الأمم المتحدة

E/2012/NGO/45

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدَّم من الاتحاد الدولي لمرضى السكر، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

180612 180612 12-30807 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إن ”تحالف الأمراض غير المعدية“، الذي يمثّل أكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية من ١٧٠ بلداً، يُثني على المجلس وعلى الاستعراض الوزاري السنوي لاستمرار دوره الريادي في تقييم التقدُّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتركيز اجتماع هذا العام على تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل الكريم من أجل القضاء على الفقر في سياق تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالشمولية والاستدامة والمساواة على جميع المستويات.

وقد تحقَّق تقدُّم كبير بالنسبة للعديد من الأهداف، غير أن الميول والأنماط العالمية المتعلقة بعدم المساواة، والمسائل المتعلقة بالسكان والهجرة والتوسُّع الحضري والاستهلاك والإنتاج، تخلق تحدّيات جديدة تهدِّد بخروج التنمية عن مسارها. وانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المُعدية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ واعتماد قرار الجمعية العامة ٢/٦٦ بالإجماع، وهو قرار بشأن الإعلان السياسي المتعلّق بالوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها، يشيران إلى أن الدول الأعضاء والأمم المتحدة متفقة على أن تزايد انتشار هذه الأمراض هو أحد التحدّيات الكبيرة التي تواجه التنمية. ويتعرّض التقدُّم الذي أُحرز حتى الآن بالنسبة للقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والمُنتِجَة، وتوسيع نطاق التنمية، للخلل بسبب الأثر الإنساني والاقتصادي للسرطان وأمراض الأوعية الدموية والأمراض التنفسية المزمنة ومرض السكر. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف، من المهم أن تُدرَج هذه الأمراض بالكامل في إطار التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وفي الخطة الإنمائية للأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

وتعاني البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من خسائر بشرية واقتصادية كبيرة بسبب الأمراض غير المعدية. ومن المتوقّع أن تزيد حالات الوفاة من هذه الأمراض في تلك البلدان من ٣٦ مليون حالة في السنة بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ وأن تكون أكبر زيادة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان جنوبي آسيا. وتؤثّر الأمراض غير المُعدية على صحة السكان الأصغر سنّاً في العديد من هذه البلدان، وهو ما من شأنه أن يسبِّب، ويديم، العوز على مستوى الأسر المعيشية ويؤثر تأثيراً سيئاً على توفُّر اليد العاملة وعلى الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني. وهذه الأمراض تؤدّي إلى زيادة فترات تدهور الحالة الصحية، والتغيُّب عن العمل وفقد الموارد المالية، والوفاة المبكِّرة لمن يحصلون على الدخل الرئيسي، وزيادة انخفاض الإنتاجية. ومن شأن هذه الأمراض أن تشكِّل ضغوطاً ليس لها ما يبررها على النُظم الاقتصادية الضعيفة وأن تكون عبئاً ثقيلاً

على النظم الصحية. وفي الواقع، يعرِّف ''المحفل الاقتصادي العالمي'' بشكل ثابت هذه الأمراض على أنها واحدة من أكبر التهديدات العالمية التي تتعرّض لها التنمية الاقتصادية.

ويتيح الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ فرصة هامة لإبراز أهمية الصحة والأمراض غير المعدية في تعزيز القدرة الإنتاجية من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي المتسم بالاستدامة والمساواة. واتخاذ إجراءات بشأن هذه الأمراض سوف يؤدّي إلى إيجاد قوة عمل تتمتع بصحة سليمة، وتخفيف ما لهذه الأمراض من آثار اقتصادية، وتعجيل إحراز تقدّم في اتجاه القضاء على الفقر وإيجاد ظروف ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة. و ''تحالف الأمراض غير المعدية'' يناشد اجتماع الاستعراض الوزاري السنوي أن يدعم الإجراءات التالية المتعلقة بهذه الأمراض وبالتنمية وأن يشير في إعلانه النهائي إلى ما يلي:

- إدراج الوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها في إطار التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ بشكل كامل؛
- إدراج الصحة والأمراض غير المُعدية في وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)؛
- تشجيع إيجاد قوة عمل يتمتّع أفرادها بصحة جيدة وذلك بإدراج الأمراض غير المعدية وآليات الوقاية الاجتماعية ضمن التخطيط القومي للصحة والتنمية؛
- توفير موارد كافية ومستدامة لمكافحة الأمراض غير المعدية من خلال قنوات ثنائية وإقليمية وقنوات متعددة الأطراف.